

الفصل العاشر

بناء جيش وطني ومحترف في سوريا



منذ استقلال سوريا في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، لعب الجيش السوري دوراً كبيراً في الحياة السياسية تجاوز وظيفته الحقيقية في حماية سوريا من الخطر الخارجي وحماية السلم الأهلي. فقد برزت سلسلة من الانقلابات العسكرية على النظام السياسي الذي كان السوريون يرجون أن يكون نظاماً ديمقراطياً تعددياً مدنياً، وقد كان أول انقلاب عسكري هو انقلاب حسني الزعيم في عام ١٩٤٩ الذي تميز بتقديمه نموذجاً معادياً للديمقراطية، تلاه انقلاب الحناوي في ذات العام، والذي اتسم بإعادة الجو الديمقراطي للبلاد. ثم قام الرئيس أديب الشيشكلي بانقلابين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ شكلاً انتكاسة جديدة للديمقراطية وتضييقاً شديداً على الأحزاب السياسية قبل أن يتم إسقاطه عام ١٩٥٤ بانقلاب عسكري آخر أعاد الرئيس الأتاسي لمنصبه قبل أن ينتخب السوريون الرئيس شكري القوتلي في عام ١٩٥٥.

لعب الجيش السوري دوراً كبيراً في الحياة السياسية تجاوز وظيفته الحقيقية في حماية سوريا من الخطر الخارجي وحماية السلم الأهلي

استمر حكم الأسد إلى وفاته عام ٢٠٠٠ ليخلفه ابنه بشار الأسد في سدة الرئاسة، فيما لعب الجيش دوراً بارزاً في تكريس حكم الأسد الأب

استمر حكم الأسد إلى وفاته عام ٢٠٠٠ ليخلفه ابنه بشار الأسد في سدة الرئاسة، فيما لعب الجيش دوراً بارزاً في تكريس حكم الأسد الأب خصوصاً خلال الأحداث الداخلية التي حدثت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي في الصراع العسكري بين الأجهزة الأمنية والإخوان المسلمون السوريون، وقد تمثلت أهم تلك الأحداث بمحاصرة واقتحام مدينة حماة مما أدى لتدمير كبير في المدينة وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا^(١)، إلا أن دور الجيش تقلص داخلياً بعد تلك الأحداث وتساعد قوة ونفوذ وسيطرة الأجهزة الأمنية على الشارع.

كما أن تدخل الجيش السوري في لبنان منذ عام ١٩٧٦ والذي تحول فيما بعد إلى سيطرة أمنية وعسكرية شبه مطلقة إثر اتفاقية الطائف بين الفصائل والقوى اللبنانية عام ١٩٩٠ أنهن الجيش السوري بمصادر الدولة المحدودة، وأصبح الأسد يعتمد بشكل رئيسي على الحصول على دعم مادي من دول الخليج ومن التسليح الروسي، وشكل الأسد إدارة المخابرات الجوية ووضع الرائد محمد خولي رئيساً لها، ومع هذا التشكيل بدأت سطوة

تحت ضغوط الجيش نفسه دخلت سوريا في مرحلة الوحدة مع مصر في عام ١٩٥٨ والتي لم تستمر طويلاً، حيث أعلن الانفصال عن مصر عام ١٩٦١ تلى ذلك انقلاب عسكري جديد بقيادة حزب البعث في عام ١٩٦٣، جعل من أمين الحافظ رئيساً للبلاد وبدأت حقبة جديدة مع نخبة عسكرية جديدة ترققت في الرتب العسكرية ولم يكن لها مشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية، وفي عام ١٩٦٦ جرى انقلاب عسكري آخر داخل حزب البعث نفسه وعيّن رئيس جديد للبلاد. في عام ١٩٦٧ تعرض الجيش السوري إلى جانب جيوش عربية أخرى لهزيمة كبيرة في معركة الأيام الست عام ١٩٦٧ (نكسة حزيران كما يطلق عليها في الأدبيات العربية) أمام إسرائيل وقد أدت لخسارة جزء من الأراضي السورية واحتلال الجولان بشكل كامل، قبل أن يحدث انقلاب داخلي ثان عام ١٩٧٠ فيما سمي بالحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد حينها وعيّن على إثرها أحمد حسن الخطيب رئيساً مؤقتاً قبل أن يصبح حافظ الأسد في عام ١٩٧١ رئيساً للبلاد، وتم الاستفتاء على دستور ١٩٧٣ الذي تضمن صلاحيات واسعة له.

الأجهزة الأمنية على تشكيلات الجيش المختلفة. ولتصبح سوريا منذ ذلك الوقت سوريا الأسد، وتتكاثر مفردات امتلاك الدولة؛ «مكتبة الأسد» و«مشفى الأسد» و«حديقة الأسد» و«بحيرة الأسد»... إلخ.

كما تم انتخاب رفعت الأسد الذي كان قائداً لما يسمى سرايا الدفاع، وهي أقوى التشكيلات العسكرية من خارج إطار الجيش النظامي، عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في عام ١٩٧٥، وكان ذلك انعكاساً لبدء حافظ الأسد في الاعتماد الكامل على العائلة والطائفة معاً، لقد أتت حوادث الإخوان المسلمين في بداية الثمانينات لترسخ واقعاً جديداً في الجيش العربي

المؤشر	سوريا	العالم
الإنفاق العسكري/ الناتج المحلي الخام	١٣.٧	٥.٣
قيمة الواردات العسكرية (مليون دولار)	١٩٠٠	٣٨٤٤٥
قيمة الإنفاق العسكري (مليون دولار)	٢١٧٦	٦٧٣٩٢٥
قيمة الإنفاق على التربية (مليون دولار)	١٠٢٣	٦٤٢٩٧٩
قيمة الإنفاق على الصحة (مليون دولار)	٦٥	٥٢٦٨٥٩
معدل الإنفاق العسكري لكل جندي (دولار)	٩٨٠٢	٢٦٣٧٣
الإنفاق العسكري / كم (الدولار)	١١٧٦٢	٥٠٧٤
عدد السكان (بالآلاف)	٩٤٣٤	٤٥٨٧٧٣٠
عدد القوات المسلحة (بالآلاف)	٢٢٢	٢٥٥٥٤

جدول رقم ١: يبين عسكرة المجتمع بمؤشرات عام ١٩٨٢ مقارنة مع العالم المصدر: (Ruth Leger Sevard, Word Military and Social Expenditures, New York, 1985, (n.pb). غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧٠.

حالة الجيش السوري قبل اندلاع الثورة السورية

يخضع الجيش السوري لإمرة القائد العام للجيش والقوات المسلحة وهو رئيس الدولة وبنوبه وزير الدفاع، وتعد الخدمة العسكرية في سوريا إلزامية لكل ذكر غير وحيد لأهله (له أشقاء ذكور من كلا الوالدين) تتجاوز الثامنة عشر من عمره.

يقدر أن لدى الجيش السوري قبل اندلاع الثورة بسنوات قليلة ترسانة كبيرة من الصواريخ البعيدة المدى كما يملك صواريخ سكود-س والتي يصل مداها إلى أكثر من ٥٠٠ كم، وصواريخ سكود-د والتي يصل مداها إلى أكثر من ٧٠٠ كم، كما يمتلك الجيش دبابات من نوع تي ٨٠ و تي ٧٢ و تي ٦٤ و تي ٥٥، ويمتلك الحرس الجمهوري دبابات من نوع تي ٩٠^(٣).

وفي العام ٢٠٠٥ بلغ عدد القوات الفاعلة في الجيش السوري أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ مقاتل، لذا فهو يعد من أكبر الجيوش من حيث عدد المقاتلين في المنطقة، كما ينفق على الجيش ميزانية مالية ضخمة تقدر بأكثر من مليار دولار سنوياً. ويتكون الجيش السوري من ثلاثة فيالق؛ الفيلق الأول في دمشق، ويغطي المنطقة من دمشق إلى الحدود الأردنية، أما الفيلق الثاني فهو يغطي المنطقة من دمشق إلى حمص مروراً بالحدود اللبنانية، والثالث يغطي المنطقة من حماة إلى الحدود مع تركيا والعراق والساحل، وهو مسؤول عن حماية الأسلحة البيولوجية والكيميائية وعن البحرية السورية.

ويتكون الجيش من ١١ فرقة، من بين تلك الفرق ثمانية مدرعة وثلاثة فرق آليات، إضافة إلى أربع ألوية مشاة مستقلة وفرقة الصاعقة المسماة فرقة ١٤، وعشرة أفواج مستقلة من القوات الخاصة المحمولة جواً ولوائين مدفعيين مستقلين ولوائين مستقلين مضادين للدروع، وقيادة الصواريخ أرض أرض وفيهم ثلاثة أفواج كل فوج مكون من ثلاثة كتائب إضافة إلى ٣ ألوية صواريخ دفاع بحري ولواء حرس حدود وفرقة الحرس الجمهوري وتضم ثلاثة ألوية مدرعة ولواء آلي وفوج مدفعية.

نشأة الجيش السوري الحر

إثر اندلاع الأحداث والتظاهرات في عدد من المدن السورية، سعى النظام السوري

السوري تمثل بتعيين رفعت الأسد قائداً لسرايا الدفاع، وعلي حيدر قائداً للوحدات الخاصة، وشفيق فياض قائداً للفرقة العسكرية الثالثة، وإبراهيم الصافي قائداً للفرقة العسكرية الخامسة، وجميعهم ينتمون إلى الطائفة العلوية مما كرس هيمنة واسعة للطائفة على المواقع الرئيسية والحساسة في كل من الجيش والأجهزة الأمنية، ومع انتهاء أزمة «الإخوان» في سنة ١٩٨٢ مع ارتكاب مجزرة حماة المروعة التي راح ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف شخص، اكتملت قصة الرعب الحاضرة في حياة السوريين.

ولأن الجيش ومخابراته العسكرية بتلك التركيبة الجديدة هو المؤسسة التي ستقود البلاد وتحكم سيطرتها عليها، فقد شهدت سوريا معدلات كبيرة في الإنفاق العسكري، عادلته في السبعينات والثمانينات ثلاث مرات المعدل العالمي. وذلك على حساب المتطلبات المدنية في الصحة والتعليم والخدمات الإنسانية المختلفة لدولة حديثة العهد والولادة.

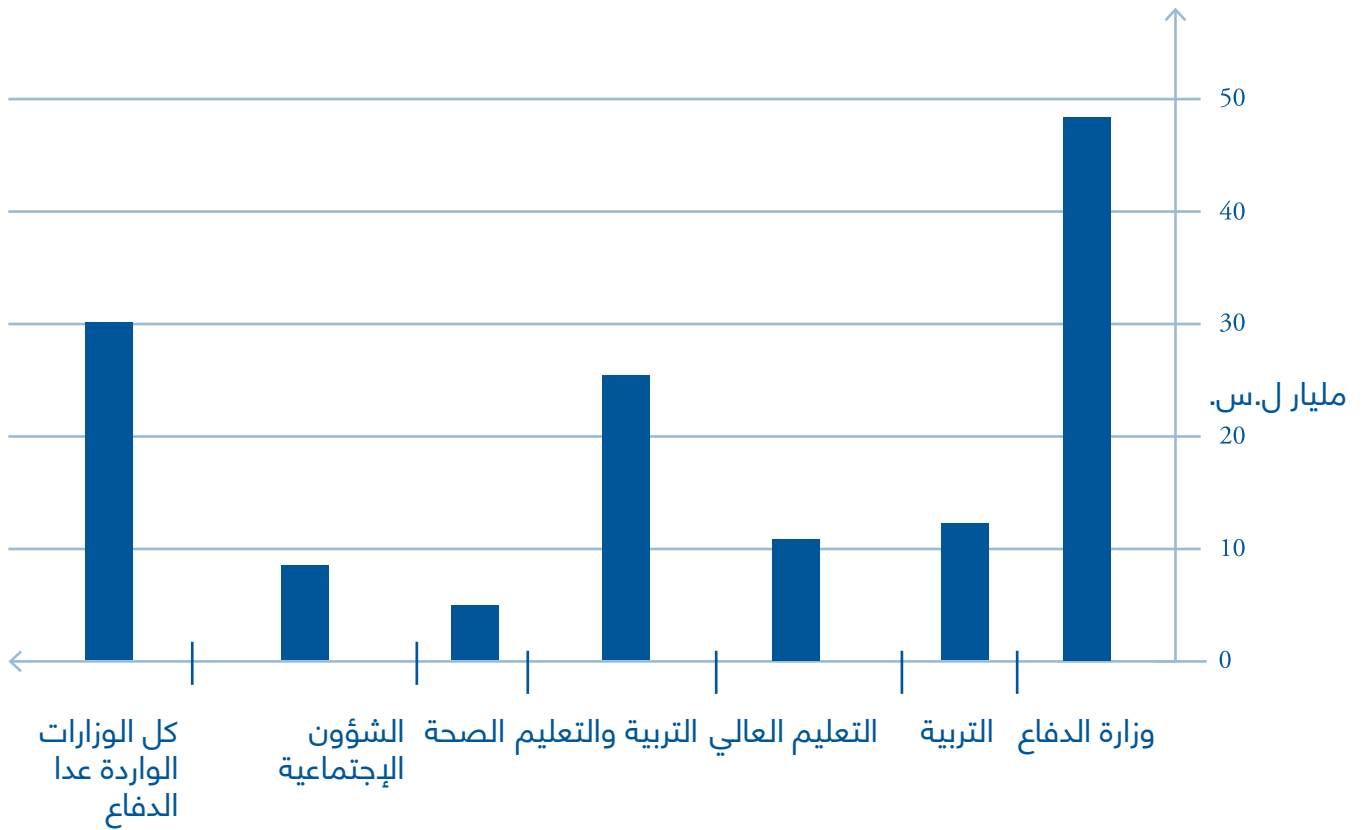
تمتع الجيش السوري في عهد حافظ الأسد بمكانة كبيرة حيث ارتبط مباشرة برئيس الجمهورية وقد بلغ النفوذ العسكري ذروته خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠، حيث ارتفع عدد القوات النظامية إلى ٤٠٠ ألف جندي بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف جندي احتياطي. وكانت نفقات الجيش تستهلك حوالي ٦٠ بالمائة من الميزانية السنوية، ونتيجة للمكانة التي تبوأتها قيادة أركان الجيش في اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب البعث فقد تدخل الضباط في شؤون الحكم المدني وأخذوا يفرضون سياستهم على الحكومة المدنية، مستندين إلى المرسوم الرئاسي الذي أصدره حافظ الأسد خلال مرضه في مطلع عام ١٩٨٤ باعتبار قائد كل حامية حاكماً عرفياً في المنطقة التي تنتشر فيها قطعاته.

يقدر تعداد الجيش السوري اليوم بحوالي ٤٥٠ ألف مقاتل، يتوزعون على ثلاث فيالق وتشكيلات أخرى، تنتشر على كامل الأراضي السورية، أكثر من انتشارها على الحدود السورية.

غير أن انتكاسة كبيرة حدثت للنظام السوري ألقت بظلالها وبشكل مباشر على الجيش السوري في عام ٢٠٠٥ إثر اندلاع ما سمي بثورة الأرز في لبنان يوم ١٤ آذار إثر حالة من الفوران في الشارع اللبناني مع اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري واتهام النظام السوري حينها بالمسؤولية عن عملية الاغتيال، وقد انسحب على إثرها الجيش السوري من الأراضي اللبنانية.

أن تدخل الجيش السوري في لبنان منذ عام ١٩٧٦ والذي تحول فيما بعد إلى سيطرة أمنية وعسكرية شبه مطلقة إثر اتفاقية الطائف بين الفصائل والقوى اللبنانية عام ١٩٩٠ أنهك الجيش السوري بمصادر الدولة المحدودة

يقدر تعداد الجيش السوري اليوم بحوالي ٤٥٠ ألف مقاتل، يتوزعون على ثلاث فيالق وتشكيلات أخرى، تنتشر على كامل الأراضي السورية، أكثر من انتشارها على الحدود السورية



شكل رقم ١: يبين حجم ميزانية الدولة وأبرز مصاريفها في العام ٢٠٠٢
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣، ص ٤٨٧ - ٤٨٨.

الثوار والمدنيين حتى إسقاط النظام. وفي شهر أيلول أعلن لواء الضباط الأحرار انضمامه للجيش السوري الحر إثر اعتقال حسين الهرموش. وفي مطلع تشرين الأول ٢٠١١ أعلن مجموعة من المنشقين عن الجيش السوري تشكيل ما سمي بسرايا خالد بن الوليد لحماية المدنيين وإسقاط النظام. كما شكلت عدد من الكتائب المسلحة من المنشقين عن الجيش حملت أسماء رموز إسلامية في مناطق مختلفة معظمها في الأرياف.

تواصلت وتيرة الانشقاقات بتصاعد مستمر، وفي شهر كانون الثاني ٢٠١٢ أعلن العميد مصطفى الشيخ انشقاقه عن الجيش السوري وانضمامه للثوار مع أربعة ضباط آخرين، وشكل ما سمي بالمجلس العسكري.

وفي ٢٠/٦/٢٠١٢ قاد العقيد الطيار حسن مرعي طيارته الميغ ٢١ إلى الأردن معلناً انشقاقه عن الجيش السوري وطالبا اللجوء السياسي. وبرز انشقاق العميد مناف طلاس أحد المقربين من الرئيس بشار الأسد وأحد أبرز قيادات الحرس الجمهوري قبل أن ينتقل للعيش في فرنسا ويعلن انشقاقه منها.

وفي شهر آب ٢٠١٢ انشق اللواء محمد الحاج علي عن منصبه كمدير لكلية الدفاع الوطني التابعة للأكاديمية العسكرية العليا في الجيش السوري ليصبح أعلى رتبة عسكرية تنشق عن صفوف النظام ودعا إلى تشكيل جسم جديد يحمل اسم الجيش الوطني السوري.

وفي أيلول ٢٠١٢ أعلنت كتائب ثورية وعسكرية عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية على ثلاثة مستويات رئيسية هي القيادة العامة ومكتب التنسيق والارتباط والمجالس العسكرية للمحافظات السورية، ودعت القيادة المشتركة في بيانها جميع القوى الثورية والعسكرية في سوريا للانضمام إليها والعمل المشترك من أجل خدمة الثورة وحماية الشعب وإسقاط النظام. وقد حظي هذا التشكيل بدعم سياسي واسع من قبل المجلس الوطني وقيادات سياسية وناشطين ثوريين ورجال دين سوريين وعرب.

وفي كانون الأول من عام ٢٠١٢ جرى الإعلان عن مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة (هيئة الأركان) في مدينة أنطاليا في تركيا وهو المجلس الأكثر شمولاً وتنظيماً لقوى المعارضة المسلحة السورية. وشارك في تشكيل

لوقف الحراك السلمي بالعنف وقوة النار ووصف المتظاهرين بالإرهابيين والخارجين على القانون، مبرراً هجومه القاسي وتبنيه الحل الأمني والعسكري. في المقابل فيرى الكثيرون أن النظام السوري دفع بشكل مباشر لعسكرة الصراع والثورة القائمة عليه، ليس فقط بقسوة أجهزته الأمنية وإدخال الجيش إلى الصراع، بل اتهم النظام في بعض المناطق في حمص ودرا وحماة بأنه كان يرغب بأن يصل شيء من السلاح لمعارضيه كي يبرر ضربهم، وذلك من خلال ترك قطع سلاح للمتظاهرين وتسهيل حصولهم على السلاح وإشاعة فكرة التسلح بين المتظاهرين السلميين، لكن المتظاهرين لم ينجروا لتلك المصيدة.

ومع قسوة المواجهة الأمنية من قبل النظام السوري، ودخول الجيش إلى حلقة الصراع، بدأت حالة من الرفض تظهر لدى عدد من أبناء الجيش والقوى الأمنية لهذا التعامل الأمني القاسي، وبدأ بعض الجنود يتركون الجيش أو ينشقون عنه ويحاولوا حماية المتظاهرين السلميين، فقد ادعى العديد من المنشقين عن الجيش أنهم كانوا يتعرضون لضغط شديد وتهديد مباشر من أجل ممارسة القتل والتعذيب وإطلاق الرصاص على المحتجين المدنيين، وساعد انشقاق عدد من ضباط وعناصر الجيش لتشكيل مجموعات تحمي المتظاهرين السلميين في عدد من المناطق في حمص وإدلب وغيرها تحديداً في أيام الجمع، مما أتاح الفرصة لخروج أعداد أكبر من المتظاهرين.

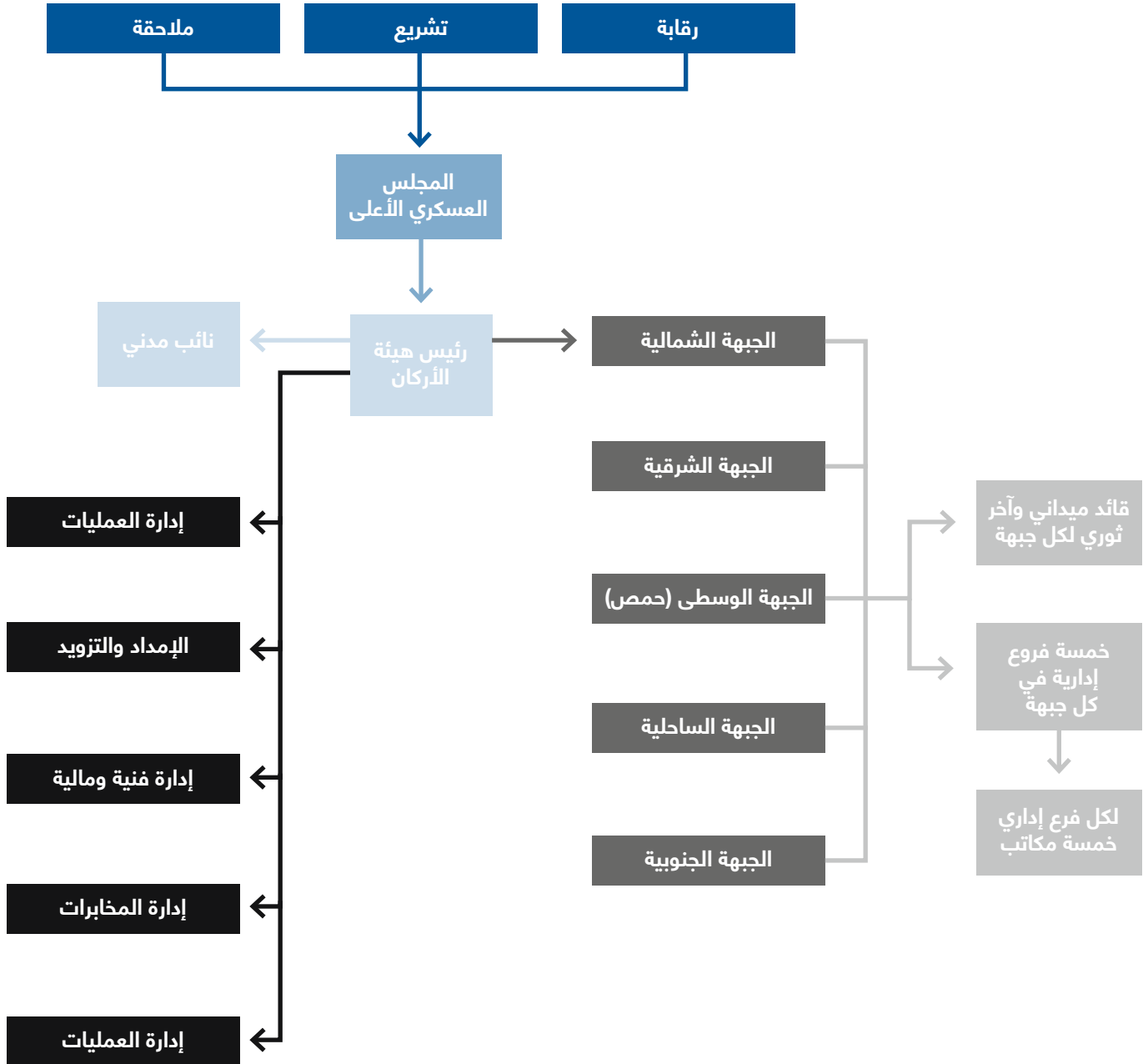
في ٢٣/٤/٢٠١١ انشقت أول مجموعة بحسب فيديو نشر للمجند في الحرس الجمهوري وليد القشعبي، وقد انشق هو ومجموعة من العناصر إثر رفضهم قراراً بإطلاق النار على المتظاهرين في حرسنا بريف دمشق قبل أن تحتضنهم أهالي المنطقة، في ٧/٦/٢٠١١ انشق الملازم أول عبد الرزاق طلاس عن الجيش فيما يعتقد أول انشقاق لضابط سوري، تلى ذلك انشقاق المقدم حسين هرموش إثر حملة وصفها بالوحشية على منطقة جسر الشغور في إدلب. شكل الهرموش إثر ذلك لواء الضباط الأحرار وقام بعملية كبيرة في جسر الشغور ضد قوات الأمن السورية في مطلع تموز قبل يومها أنه تم اغتيال أكثر من مئة من عناصر الأمن والجيش.

في نهاية تموز قام العقيد رياض الأسعد بالانشقاق عن الجيش السوري هو ومجموعة من الضباط والمجندين وقاموا بتشكيل ما سمي بالجيش السوري الحر بهدف حماية

مع قسوة المواجهة الأمنية من قبل النظام السوري، و دخول الجيش إلى حلقة الصراع، بدأت حالة من الرفض تظهر لدى عدد من أبناء الجيش والقوى الأمنية لهذا التعامل الأمني القاسي،

في أيلول ٢٠١٢ أعلنت كتائب ثورية وعسكرية عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية على ثلاثة مستويات رئيسية هي القيادة العامة ومكتب التنسيق والارتباط والمجالس العسكرية للمحافظات السورية

هذا المجلس ٢٦٠ ممثلاً عن القوى العسكرية الفاعلة على الأرض ثم جرى انتخاب ثلاثين عضواً بمعدل ٦ أشخاص عن كل جبهة من الجبهات القتالية الخمس التي قسمت إليها سوريا (شمالية، ساحلية، وسطى، جنوبية، شرقية). وفيما يلي رسم لهيكلية هيئة الأركان المشتركة والذي تم تأسيسه مباشرة عقب الإعلان عن تشكيل الائتلاف الوطني لقوى



شكل رقم ٢: يوضح الهيكلية الإدارية لهيئة الأركان المشتركة

الأركان المشتركة أنها معقدة نوعاً ما وتأخذ شكل بيروقراطي صعب. كما يعيب عليها بعض قادة الكتل تغيب عدد كبير من الضباط والقادة الميدانيين، إلى جانب عدم العدالة في التمثيل في المؤتمر الأول للجبهات الخمسة.

وفي ٢١/١٢/٢٠١٢ وعقب الإعلان عن تشكيل مركز القيادة العسكرية العليا المشتركة في أنطاليا (هيئة الأركان المشتركة) تم تأسيس الجبهة الإسلامية السورية والمكونة من عدد كبير من الكتل الإسلامية أهمها كتائب أحرار الشام ولواء الحق في مدينة حمص وحركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها.

الثورة والمعارضة السورية في الدوحة في تشرين الثاني عام ٢٠١٢.

بحسب النظام الداخلي لهيئة الأركان المشتركة، فإن ٣٠ ممثلاً (ستة ممثلين عن كل جبهة) يشكلون ما يسمى بالمجلس العسكري الأعلى والذي يراقب أداء رئيس الهيئة ويقدم له المشورة كما يراقب أداء الإدارات والفروع ويحاسب ويلاحق منتهكي النظام. ويتبع الرئيس خمسة إدارات، لكل إدارة منها فرع في كل جبهة، ولكل فرع خمسة مكاتب تؤدي الوظائف المناطة بها، ويعتبر كل قائد من قادة الجبهة مساعداً لرئيس هيئة الأركان المشتركة. ويعاب على هيكلية هيئة

بناء جيش وطني حديث

- الحفاظ على مؤسسة الجيش بكل مكوناتها، وإعادة بناء جيش وطني عصري لكل السوريين ومن كل السوريين، وفق معايير الكفاءة والتدريب المستمر، والولاء الوطني الأصيل، وتأمين كافة مستلزماته العصرية المختلفة.
- بناء الثقة المفقودة بين الجيش الوطني المرتهن في ظل النظام الراهن والمجتمع السوري المقيّد، عبر أداء وظيفي للمؤسسة العسكرية يندرج تحت سلطة مدنية (وزير دفاع مدني)، وإبعاد الجيش عن ساحة السياسة والتعبئة الإيديولوجية والانتماءات التقليدية، ليكون مؤسسة وطنية مستقلة وحيادية ومهنية.
- الدفاع عن سيادة سوريا كدولة مستقلة، وعن وحدة أراضيها وفق حدودها السياسية، والعمل على إنجاز حقها في تحرير أراضيها المحتلة. والسهر الدائم على حماية الدستور والقانون والنظام العام.

إن هذه الغايات الكبرى للجيش السوري الوطني الجديد، ستكون بمثابة البوصلة التي ستُعيد الجيش السوري نحو مساره الوطني الضامن لحماية وحدة التراب والشعب، والحامي لحدود الدولة السورية، وستحوه من أداة مراقبة وتسلب وقتل وتدمير، إلى مؤسسة وطنية لها رمزيتها ومكانتها ومهامها وإنجازاتها في ذاكرة المواطن السوري وضميره.

تُشكل الخطوات الإجرائية التالية الإطار العام لإصلاح الجيش وإعادة بناءه وفق معايير الاحتراف والوطنية والمؤسساتية:

تشكيل وحدات عسكرية للتدخل السريع، من بعض ضباط الجيش الحر، والضباط

إن إصرار النظام على الحل الأممي في معالجة مطالب الثورة، ورفضه لأية تسويات سياسية واستمراره في حربه على شعبه، وتدمير البنى التحتية وتحطيم مقومات الدولة وأسسها، دفع السوريين إلى الدفاع عن النفس وحماية الثورة الجماهيرية عبر الجيش الحر الذي تشكل من انشقاقات في الجيش السوري ومن الثوار لحماية ما تبقى من الدولة.

وبين أداء جيش ارتهن للنظام ودمر البلاد، وبين نواة جيش حر يُحرر ويحمي الوطن، ويُخشى من انزلاق بعض كتائبه نحو ظاهر الميليشيات، تجد الثورة السورية في أحد أهم أهدافها أن تفكر في إعادة بناء جيش سوري وطني حديث، يحمي وحدة التراب والشعب.

أهداف ومبادئ إصلاح الجيش

على الرغم من انهيار فكرة الجيش الوطني في عيون السوريين بسبب تورطه الواسع في قتل المدنيين وقصفهم، إلا أن معظم السوريين يرون أن هذا الجيش الذي ارتبط اسمه منذ نشأته مع يوسف العظمة، وقدم الملاحم والتضحيات في سبيل أخوة الدم والتراب على امتداد الوطن العربي، هو كفكرة مؤسسة وطنية أصيلة وسياج لحماية الديار والدولة. ولكنه اليوم رهينة نظام حاكم ولون طائفي طاغ وعائلة متسلطة حرفت مهامه الوطنية فوجّهت فوهات بنادقه ومدافعه وطائراته نحو صدور السوريين الثائرين ومنزلهم، وقد تضخم أفاقاً في ميزانيته بحجة الصراع مع إسرائيل.

وانطلاقاً من الغايات والأهداف الكبرى لبناء الجيش الوطني التالية:

الحفاظ على مؤسسة الجيش بكل مكوناتها، وإعادة بناء جيش وطني عصري لكل السوريين ومن كل السوريين، وفق معايير الكفاءة والتدريب المستمر

- والمراقبة والإدارة.
- تحديث قيادات وزارة الدفاع وقيادات التشكيلات العسكرية، بالتدريب المستمر، وتحديث البنية التحتية للمؤسسات العسكرية وتزويدها بالمعدات والتجهيزات الحديثة، وبالأسلحة المتطورة، والعلوم العسكرية الحديثة.
- احترام الجندي السوري، واعتبار الإنسان هو الأساس في التشكيلات والمواقع العسكري، فلا قيمة للسلاح في الدفاع والتحرير، ما لم يكن العسكري حراً مؤمناً بوطنه والقيم الوطنية التي من أجلها يضحى بدمه.
- إخضاع الجيش والقوات المسلحة لإدارة مدنية تتماشى مع معايير عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وتشكيل مجلس أعلى للجيش والقوات المسلحة برئاسة رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء أو قائد الجيش، كما يحدده شكل الدولة. مهمته رسم استراتيجية الحرب والسلام بالتنسيق مع القيادة السياسية للدولة.
- دمج الثوار المدنيين في الجيش أو الأمن أو المؤسسات المدنية بحسب الممكن، وتدريبهم على مفاهيم المواطنة وقبول الآخر، والعمل على ترخيص السلاح الخفيف لمن يرغب.
- وعن حجم الجيش وتركيبته وتوزعه على التشكيلات العسكرية والجغرافية السورية، فمسألة تحددها وزارة الدفاع والمجلس الأعلى للجيش، استناداً إلى دراسة مختصة تُرفع إلى رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، أما الخدمة الإلزامية فيجب أن يتم اتخاذ قرار بشأنها من قبل البرلمان المنتخب، على أن يتم تعليق هذه الخدمة إلى حين اتخاذ هذا القرار وهذا يعتمد أيضاً بشكل رئيسي على نجاح سياسة نزع السلاح وإعادة الدمج.

سياسة نزع السلاح - التسريح وإعادة الدمج⁽⁶⁾:

تهدف سياسة إعادة الدمج إلى خلق بيئة سليمة وآمنة بعد انتهاء النزاع المسلح في سوريا والذي دفع الكثير من المدنيين السوريين إلى حمل السلاح كما أن النظام قام بتسليح الكثيرين أيضاً من مليشياته الموالية من الشبيحة أو ما يسمى اللجان الشعبية أو جيش الدفاع الوطني والتي جميعها مليشيات طائفية سلحتها النظام بهدف القضاء على الثورة الشعبية، وبالتكامل مع برنامجي نزع السلاح الذي يستهدف إعادة الكثير من المسلحين إلى الحياة المدنية الطبيعية والتسريح العسكري الذي يهدف إلى تطهير المؤسسة العسكرية أو الجيش من الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان بحق

المتقاعدين الوطنيين، ومن تبقى في السلك العسكري من الضباط الشرفاء، مهمتها الحفاظ على المواقع العسكرية التي تحتوي على أسلحة ثقيلة أو أسلحة غير تقليدية عبر إجراءات محكمة وموثقة، فور إسقاط النظام.

- تشكيل لجنة عسكرية عليا لإصلاح الجيش السوري وإعادة بناءه، تضم خبراء عسكريين من مختلف الاختصاصات، إضافة إلى خبراء في علم الاجتماع العسكري. لتحديد احتياجات الجيش وتقييم الواقع المطلوب.
- طمأنة ضباط الجيش وعناصره من أن إصلاحات الجيش وإعادة بناءه، هي خطوة في سبيل تحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية، وإعادة الاعتبار لمكانتهم الرمزية.
- تطهير القطع العسكرية وتشكيلاتها المختلفة من الضباط الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب السوري والثورة السورية، وتقديمهم للمحاكمة، وتتبع الهاربين منهم.
- بعد سقوط النظام وتثبيت الأمن، تتشكل لجنة عسكرية ثورية مشتركة تعمل تحت أمرة وزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية. لجمع السلاح من القوى الثورية والعناصر الجيش المنشقة وسحبه على الشكنات العسكرية ومستودعاتها، والعمل على تسجيله بحسب نوعه ومواصفاته ومصدره. وفق آلية مرنة وشفافة وموثقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القوى العسكرية المختلفة للجيش الحر ستكون نواة الجيش المستقل في حفظ السلام والأمن في كل المدن والقرى السورية.
- وضع آليات رقابة فعالة لمراقبة المؤسسة العسكرية وعناصرها، ورصد لسلوكيات وممارسات الضباط المسؤولين العسكريين، وتمكين قطاع الرقابة العسكرية من مراقبة ضباط الجيش وأدائهم المهني.
- تقييم الوضع الراهن للتشكيلات العسكرية، ومقوماتها وعتادها، والعمل على التخلي عن استيراد الأسلحة الروسية، وتجديدها بأسلحة متطورة، عبر الاستيراد والتصنيع المحلي الذي يجب أن تولى الاهتمام الكافي في الفترة القادمة.
- إجراء مراجعة شاملة لنظم ومناهج تدريب الكليات العسكرية، وتغيير مواد الدراسة بحيث تعكس مفاهيم الوطن والمواطنة والوطنية، وحماية الحدود والتراب ووحدة الشعب السوري، وفك الارتباط بين الجيش والعقائدية الحزبية والإيديولوجية.
- تغيير معايير الترقية في وزارة الدفاع، بحيث تستند إلى مركب القدم والكفاءة والتدريب والمؤهلات. وتحرير الوزارة من ثقافة الفساد وذوي القربى والمصالح الشخصية، في الترقية

تشكيل لجنة عسكرية عليا لإصلاح الجيش السوري وإعادة بناءه، تضم خبراء عسكريين من مختلف الاختصاصات

الشعب السوري.

النزاع لأن ذلك يضعف مؤسسات الدولة، وسيادة القانون، والعملية الديمقراطية. فإذا كان المجتمع مفلساً فلن يستطيع المقاتلون السابقون أن يستقروا في هذا المجتمع ويزيدوا أنفسهم فقراً، حتى ينجح برنامج إعادة الدمج لا بد أن يعمل على تلبية حاجات المجتمع المستقبلي بشكل فوري. وأيضاً يجب على البرامج أن تنسق بين دمج المقاتلين السابقين مع القوة العاملة على المدى الطويل وبين مشاريع القطاع الخاص التنموية.

يساعد الدمج الاجتماعي على إعادة بناء الثقة بين المقاتلين السابقين وبين أعضاء المجتمع ويتضمن الدمج الاجتماعي مبادرات للتعليم العام والمساعدة الاقتصادية والتأهيل النفسي.

يجب دائماً أن تحصل هذه السياسة على دعم من المجتمع بشكل عام وذلك لنجاح تطبيق البرنامج، وفي حال غياب هذا الدعم لن يستطيع المقاتلون السابقون العودة بنجاح إلى الحياة المدنية والعيش بين أفراد المجتمع بدون معاناة أو تشهير من أفراد المجتمع نفسه. ويجب أيضاً دعم المجتمعات التي سوف يتم دمج المقاتلين فيها متضمناً هذا خلق فرص اقتصادية، وجعل المجتمعات جزءاً تكاملياً من عملية المصالحة مما سوف يضمن عدم عودة العنف.

تدور مراحل برنامج التسريح العسكري ونزع السلاح وإعادة الدمج (DDR) بشكل متتالي يعقب بعضها بعضاً، ولكن يكون هذا ضمن أنشطة متواصلة ومتداخلة بشكل ملاحظ. لذلك يستحسن البدء بعملية إعادة الدمج خلال عملية التسريح العسكري، ويسمح التخطيط المنسق للمراحل الرئيسية الثلاث داخل البرنامج بتدعيم وتقوية بعضها بعضاً، فعلى سبيل المثال يمكن تصميم وترتيب المعلومات التي تم جمعها خلال عملية الفحص ضمن برنامج التسريح العسكري بطريقة تسمح لهذه المعلومات أن تكون مفيدة أيضاً لأغراض إعادة الدمج أيضاً، أو على الأقل يمكن أن تساعد هذه المعلومات على تكوين طبيعة وحجم مجموعة المقاتلين السابقين الذي سيخضعون لبرنامج إعادة الدمج.

يمكن الاستفادة من المعلومات المجموعة في مرحلة التسريح العسكري خلال برنامج إعادة الدمج، وبمجرد البدء بعملية التسريح العسكري وتسجيل المقاتلين السابقين، تكون الخطوة القادمة بإجراء عملية مسح

إن برنامج إعادة الدمج يعتبر الخطوة الأخيرة في عملية نقل المقاتلين السابقين إلى بيئة ما بعد النزاع. وبشكل عام يتم تنظيم برامج نزع السلاح، والتسريح العسكري، وإعادة الدمج (DDR) لتكون على نحو متتالي، ويفضل دائماً أن يتم التخطيط لمرحلة إعادة الدمج قبل البدء بتنفيذ أي من العمليات السابقة، إذ تكمل هذه العمليات بعضها بعضاً.

تساعد برامج إعادة الدمج في تسهيل انتقال المجتمع السوري من النزاع إلى الحالة الطبيعية والتنمية. ويتمثل الهدف الأسمى لسياسة إعادة الدمج في دعم المقاتلين السابقين في سعيهم نحو الاندماج مع المجتمع المدني اجتماعياً واقتصادياً. ويجب خلال عملية التخطيط للبرنامج تعريف مؤشرات إضافية، منها النتائج المتوقعة. أيضاً من المهم التفكير وتحديد مصادر التمويل المحتملة بالإضافة إلى حالة الأفراد المفترض استفادتهم من البرنامج.

يري بيت الخبرة السوري أن تصميم البرنامج يجب أن يتم بمجرد الانتهاء من عملية دراسة وتقدير البيئة التي ستنشأ بعد انتهاء النزاع. يجب تضمين آراء جميع الأطراف التي تشملها عملية تصميم البرنامج والاستماع لها، ويجب الانتباه إلى حاجات ومشاكل "المهددين لنجاح البرنامج" لضمان عدم إعاقتهم للبرنامج، وتتضمن هذه الفئة الأشخاص الذين يملكون مناصب متوسطة إلى عالية ضمن الكتل المختلفة حيث أن توقعاتهم لنتائج البرنامج تكون أعلى من غيرهم. بعد انتهاء القتال سيكون هناك العديد من المقاتلين الذين يعانون من مشاكل صحية تحتاج إلى علاج. وحتى يكون البرنامج ناجحاً يجب أن يتضمن خدمات رعاية صحية. ويجب التعامل مع كل من المشاكل الصحية الجسدية أو العقلية بعد توقف القتال ويجب أن تبقى هذه القضية أولوية دائمة للحكومة الانتقالية خلال فترة إقامة البرنامج.

عادة يتم تنفيذ عمليتي الدمج الاقتصادي والاجتماعي في نفس الوقت. لكن يجب أن يكون لكل من هذين العملتين اعتبارات خاصة حتى يحقق البرنامج الشمولية المطلوبة. يؤدي الدمج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين إلى تدفق جديد للأيدي العاملة التي تم تسريحها (عسكرياً) حديثاً. وقد يزيد هذا التغيير في السوق من احتمالية تجدد العنف والتوتر. وقد يضر السماح ببقاء الاقتصاد على شكل اقتصاد حرب باستقرار مرحلة ما بعد

إخضاع الجيش و القوات المسلحة لإدارة مدنية تتماشى مع معايير عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وتشكيل مجلس أعلى للجيش والقوات المسلحة برئاسة رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء

تهدف سياسة إعادة الدمج إلى خلق بيئة سليمة وأمنة بعد انتهاء النزاع المسلح في سوريا والذي دفع الكثير من المدنيين السوريين إلى حمل السلاح كما أن النظام قام بتسليح الكثيرين أيضاً من مليشياته الموالية من الشبيحة

قبل البدء بمرحلة التسريح العسكري على الحكومة الانتقالية أن تدير برنامجاً لتوجيه المقاتلين وإعلامهم حول الفرص والخدمات المتاحة بعد إنهابهم للبرنامج. وكانت الأمم المتحدة قد طورت برمجية باسم نظم إدارة المعلومات (MIS)^(٥) ويمكن لأي برنامج DDR أن يستفيد من هذه البرمجية.

لطاقم الموظفين والتفاصيل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمشاركين لتوفير معلومات مفصلة حول الأفراد المشاركين في البرنامج وتكون المعلومات المطلوبة مثل: العمر، والجنس، والرتبة، ومستوى التعليم، والحالة العائلية والعسكرية، إضافة إلى معلومات وخصائص أخرى.

المساعدة في الانتقال

يجب دراسة الخدمات الصحية، والخدمات الأخرى، والوضع الأمني داخل المنطقة، ومن الضروري أيضاً دراسة وتحليل سوق العمل لتحديد فرص العمل المتاحة أمام المقاتلين السابقين في الأسواق المحلية والإقليمية. يساعد هذا التحليل أيضاً في تحديد أنواع التدريب والبرامج المهنية المفيدة لهذه المنطقة المحددة، وبالإضافة إلى ما سبق يجب أن يدرس المخططون المؤسسات التعليمية القائمة ووضع قائمة للمرافق الممكن استخدامها خلال برنامج إعادة الدمج.

إن عملية الدراسة لمنقطة ما تساعد على قياس آراء أفراد المجتمع، حيث أن تحقيق أهداف البرامج الرئيسية من دون دعم أفراد المجتمع سيكون أصعب بشكل ملاحظ، ويمكن إجراء استفتاء أولي لآراء المجتمع لتقدير مستوى المعارضة والصد الذي قد يلتمسه المقاتلون السابقون عند محاولة اندماجهم اجتماعياً، ويشكل طبيعة وأسباب النزاع إلى حد كبير رأي المجتمع في المقاتلين السابقين. يمكن الاستفادة من المعلومات التي تم جمعها في برنامجي التسريح العسكري ونزع السلاح خلال برنامج إعادة الدمج، فمثلاً تستطيع توفير المعلومات المجموعة خلال التسريح العسكري صورة أعمق للحالة الاجتماعية الاقتصادية وتطلعات المشاركين من البرنامج، وستساعد هذه المعلومات الحكومة الانتقالية بعد انتهاء النزاع على إعادة ترتيب مصادرها وأولوياتها إن كان هناك أي إغفال أو سهو في عملية التقدير الأصلية.

على الحكومة الانتقالية أن تقدم مساعدة محدودة للمقاتلين السابقين على شكل حزمة إغاثية أو مالية خلال عملية الانتقال وتتضمن هذه الحزمة: مساعدات عينية، ونقدية، وتقديم خدمات، وفرص. ومن خلال هذه المساعدات يمكن دعم المقاتلين السابقين خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين نهاية التسريح العسكري وبداية برنامج إعادة الدمج. وتغطي هذه الحزمة الاحتياجات الأساسية للمقاتلين السابقين ومعاليهم وتتضمن غالباً هذه الحزمة التي يتم توفيرها بشكل شهري راتباً، وغذاء، وملابس، وملجأ، وخدمات صحية، وأدوات، وخدمات تعليمية ووظيفية قصيرة المدى، ولا تقتصر فائدة المساعدة المالية عند المقاتلين السابقين على حفظ شيء من كرامتهم وتوفير الأمن لهم، ولكن تساعدهم أيضاً على تغطية بعض التكاليف الضرورية مثل النقل.

ولكي يكون التخطيط والإعداد لبرنامج إعادة الدمج ناجحاً، يجب على الحكومة الانتقالية أن تجري عدة عمليات لتقدير ودراسة البيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الموجودة. ولذلك يجب تكليف لجنة خاصة تهدف إلى بناء مخطط متكامل لسياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بهدف التخطيط الاستراتيجي.

إذا يجب على مخططي برنامج إعادة الدمج إجراء دراسات على مناطق محددة في سوريا والتي يتوقع أن تتم عليها العملية. وفي عملية التحليل يجب الانتباه إلى البنى التحتية العامة مثل الطرق والمباني ونظم الاتصالات، وأيضاً

يساعد الدمج الاجتماعي على إعادة بناء الثقة بين المقاتلين السابقين وبين أعضاء المجتمع ويتضمن الدمج الاجتماعي مبادرات للتعليم العام والمساعدة الاقتصادية والتأهيل النفسي.

على الحكومة الانتقالية أن تقدم مساعدة محدودة للمقاتلين السابقين على شكل حزمة إغاثية أو مالية خلال عملية الانتقال

إن إعادة الدمج المقاتلين السابقين في الاقتصاد يضمن قيام بيئة سليمة ومستقرة بعد انتهاء النزاع. ويؤدي السماح للشكل الاقتصادي القائم خلال فترة الحرب بالاستمرار حتى بعد انتهاء النزاع إلى زعزعة استقرار مرحلة ما بعد النزاع

إن الهدف الرئيسي لبرنامج إعادة الدمج هو «دعم جهود المقاتلين في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي مع المجتمع المدني

الأهداف

الاندماج الاقتصادي والاجتماعي مع المجتمع المدني، وأيضاً يجب تحديد الأهداف الجانبية والصغيرة. ويجب أيضاً تقدير عدد الأشخاص

عادة تعرف البرامج الناجحة أهدافها قبل البدء بالتنفيذ. إن الهدف الرئيسي لبرنامج إعادة الدمج هو «دعم جهود المقاتلين في

كي يتم الوصول إليها. هذه الأهداف ستساعد الحكومة الانتقالية على تقدير وإدارة عملية إعادة الدمج.

المستفيدين من البرنامج بمن فيهم الرجال، والنساء، والأطفال. وهناك أهداف أخرى تحتاج إلى خط زمني مع أنشطة وأحداث هامة

التمويل

وعلى الجانب الآخر تتمتع التبرعات الثنائية بمرور أكبر، ويكون إنفاق الأموال فيه أسرع.

التعامل مع المهديين لنجاح البرنامج (مقاتلين ذوي خصوصية معينة)

يجب على الحكومة الانتقالية خلال برامج إعادة الدمج الانتباه لحاجات، ومكانة، وحساسية الأشخاص داخل العملية وخاصة فيما يتعلق بالشبيحة أو الميليشيات الموالية للنظام، فلا بد من منع بعض الأشخاص من إشعال النزاع مجدداً، حيث أن الضباط ذوي المراتب العالية يمثلون خطراً معتبراً، ولذلك قد تضطر الحكومة الانتقالية أحياناً إلى إيلاء هؤلاء الأفراد معاملة خاصة. أيضاً قد يشكل قادة كتائب الجيش الحر خطراً على سلامة ونجاح البرنامج، فقد يكونون يتوقعون نتائج أعلى من النتائج الفعلية للبرنامج، وقد يبدي بعض القادة استيائهم من خسارتهم للسلطة مما قد يهدد سير البرنامج.

ولذلك على الحكومة الانتقالية أن تتعامل بشكل خاص مع أصحاب المناصب القيادية لتجنب مس البرنامج بأي ضرر.

إن من المهم لاستمرار البرنامج وعدم توقفه إيجاد جهات مانحة ومصادر تمويلية في مراحل مبكرة. وقد تكون هذه الجهات مانحة وكالات حكومية، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية. ويمكن تقديم المساعدة المالية على شكل منح، وقروض، وخبرة تقنية.

حالياً يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وشركائهم بتقديم المساعدة في ١٧٧ دولة حول العالم. غالباً ما يعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بالتكامل مع الحكومات النامية داخل الدولة، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، والدول والجهات الخاصة المانحة الأخرى. كما استطاعت أيضاً الصناديق الائتمانية متعددة الجهات تمويل برنامج التسريح العسكري وإعادة الدمج في أكثر من دولة. وعادة ما تثق الدول المانحة بالبنك الدولي ليتولى مهمة الإشراف على التمويل لتمتعه بالمسؤولية والشفافية، ولكن يبقى التمويل القادم من التبرعات متعددة الجهات ذا شفافية أكبر وذا مصادر أكثر، وغالباً ما تكون تنظيماته صارمة ولكن يكون هناك تأخر في الإنفاق.

الخيارات المتاحة عند تصميم البرنامج

والرموز الدينية، ومجموعات الأطفال والنساء، وأي رابطة محلية أخرى يُعتقد بوجود فائدة أو تأثير لها، وغير ذلك، وتُفيد استشارة عدد كبير ومتنوع من الأفراد قبل اتخاذ القرارات في تسهيل التواصل بين المجموعات، وفي توجيه أولويات البرنامج، وأيضاً يجب محاولة الجمع بين المصالح المتضاربة لتسهيل وإشاعة الأمن.

يبدأ تصميم البرنامج مباشرة بعد سقوط النظام وانتهاء الحكومة الانتقالية من تقدير ودراسة البيئة التي ستوجد بعد انتهاء النزاع، إذ تقوم البرامج الناجحة بتضمين ممثلين لجميع الأطراف ذات العلاقة بالبرنامج، وتتضمن هذه الأطراف السلطات الدولية والمحلية، وأفراد المجتمع ووجهائهم، والمقاتلين السابقين،

يجب على الحكومة الانتقالية خلال برامج إعادة الدمج الانتباه لحاجات، ومكانة، وحساسية الأشخاص داخل العملية وخاصة فيما يتعلق بالشبيحة أو الميليشيات الموالية للنظام

الخدمات الصحية

مرحلة إعادة الدمج الفرصة الأخيرة لوضع حل شامل لسلامة المقاتلين السابقين قبل عودتهم إلى المجتمعات والحياة المدنية، ويجنب التعامل مع المشاكل الصحية للمقاتلين قبل عودتهم إلى المجتمعات من انتقال الأعراض المرضية

بعد انتهاء النزاع غالباً ما يعاني المقاتلون من مشاكل صحية سواء أكان النزاع هو سببها أم لا. تستطيع برامج الـ DDR التعامل مع هذه المشاكل الصحية قبل توقف القتال وخلال فترة تطبيق البرنامج. وقد تكون

أن تركز على حصول المقاتلين السابقين ذوي الإعاقات على قدر مساوٍ من التعليم والتدريب مع الجنود الآخرين الذين لا يعانون من مشاكل صحية.

وبغض النظر عن وجود القدرة على تقديم الخدمات الصحية العقلية المهنية في بيئة ما بعد انتهاء النزاع، يمكن للبرامج تضمين بعض الطرق العلاجية التي تعتمد على المجتمع، العلاج أو الاستشارة الاجتماعية المبنية على التقاليد والعادات المحلية قد تؤدي إلى نتائج إيجابية، ويمكن التغلب على الشعور بالعار المرافق للمشاكل العقلية من خلال دعم المجتمع، ويتضمن هذا حملات التشجيع لأولئك الذين يحتاجون للمساعدة.

إلى المجتمعات وبالتالي الحفاظ على الاستقرار.

تختلف النزاعات العديد من الأشخاص مجروح أو إعاقات عامة، وهذه المشاكل تتطلب مرافق صحية. ولكن إن تأثرت هذه المرافق أو دمرت خلال النزاعات فإن برنامج إعادة الدمج يستطيع توفير خدمات صحية مؤقتة، بما في ذلك الطاقم الصحي والمعدات اللازمة، ويتطلب الأفراد ذوو الإعاقات الدائمة رعاية خاصة لمنع تعرضهم لأي أذى نفسي أو تمييز بسبب إعاقاتهم، ولا بد من وجود دعم من المجتمع نفسه لنجاح البرنامج في إعادة دمج المصابين والمعاقين من المقاتلين السابقين، ويمكن التأكيد على إيجاد هذا الدعم خلال مرحلة التخطيط للبرنامج، وبجانب المعالجة الصحية، يمكن لبرامج إعادة الدمج

الدمج الاقتصادي

الدمج الاقتصادي. وقد تضر أي معلومات لا علاقة لها بحالة المجتمعات ومصادرها بعملية الدمج، أيضاً بغياب المعلومات المناسبة حول أسواق العمل المحلية قد يقوم المقاتلون الذين يحاولون التعايش مع مجتمعاتهم مجدداً باتخاذ خيارات غير منتجة ومفيدة لتطوير مهاراتهم. وإن مارس المقاتلون السابقون مهناً قليلة الطلب فهذا سيضيق حاجة الأسواق المحلية لمجموعة محددة من المهارات فقط، أو سوف يقصي أفراد المجتمع الذين يعملون من السابق في هذا المجال، ويمكن إجراء دراسات استقصائية حول شركات العمل والوكالات الحكومية لتحديد المجالات المطلوبة في سوق العمل، وغالباً ما تكون المجالات التالية هي التي تحتاج أيد عاملة من المقاتلين السابقين بشكل دائم: البناء، النقل، ومجالات الصيانة.

إن إعادة الدمج المقاتلين السابقين في الاقتصاد يضمن قيام بيئة سليمة ومستقرة بعد انتهاء النزاع، ويؤدي السماح للشكل الاقتصادي القائم خلال فترة الحرب بالاستمرار حتى بعد انتهاء النزاع إلى زعزعة استقرار مرحلة ما بعد النزاع من خلال إضعاف مؤسسات الدولة، وحكم القانون، والديمقراطية. ولني يستطيع المقاتلين السابقون الاستقرار مجدداً داخل المجتمعات المعتمدة والفقيرة، لذلك على برامج إعادة الدمج أن تحاول - إن كان ممكناً - تلبية احتياجات المجتمع المستقبل للمقاتلين، وأيضاً أن توحيد الجهود لإقامة مشاريع تنموية.

فلا بد من فريق مختص بدراسة ومراقبة السوق أن يجمع ويحلل البيانات للتطبيق الأولي للبرنامج ولإجراء تقدير دوري لعملية

تطوير المهارات والتعليم الرسمي

إيجاد الوظائف أو البدء بعمله الخاص، ويعتمد قرار إيجاد وظيفة أو البدء بعمل على المهارات التي يملكها المقاتلون السابقون وما يفضلونه، بالإضافة إلى تقدير سوق المجتمع المحلي. وتستطيع البرامج التدريبية توفير تدريب بسيط على المشاريع الريفية مثل الزراعة، ومعالجة الغذاء، والحياكة، وإنتاج الزيت، وتجفيف الفاكهة. وأيضاً يمكن توفير تدريب لبعض المهن الصغيرة ومجالات الخدمات المحلية مثل إصلاح الدراجات الهوائية والأنابيب المائية، وخدمات النقل.

إن برامج تطوير المهارات التي توفرها الحكومة الانتقالية، أو الجهات المحلية، أو المنظمات غير الحكومية، أو المؤسسات الدينية، أو الحرفيين المحليين من شأنها إعداد المقاتلين للاستفادة من الفرص الاقتصادية طويلة المدى. وتتضمن برامج تطوير المهارات التدريب المهني، والتمهن، والتعليم الرسمي.

يستطيع التدريب المهني تطوير المهارات الموجودة لدى المقاتلين، أو تعليمهم مهارات جديدة وبهذا يستطيع المقاتلون السابقون

المجتمع الأصليين، وأيضاً يفيد تمهن المقاتلين السابقين في تقوية التضامن الشعبي من خلال دعم حرفة تقليدية أو صناعة محلية، يفترض أن تطور برامج الدمج مهارات كل مقاتل على شكل فردي بالاستناد إلى البيانات التي تم جمعها في مرحلة التسريح العسكري.

التمهن بالرغم من أنه يكون في العادة دون أجر إلا أنه يجذب الراغبين بالعمل عندما يكون التدريب الرسمي غير متاح، ومن خلال التمهن يحقق المقاتلون السابقون فائدة لمجتمعاتهم المستقبلية تمثلت بربط التنمية الاقتصادية الخاصة بهم مع أحد أفراد

خلق فرص العمل

وإزالة الألغام، ومشاريع البنية التحتية. إن مشاريع البناء كثيفة العمالة تمثل فرص عمل جيدة وقصيرة المدى للمقاتلين السابقين الذين يشعرون بشيء من الحماس الزائد، وأيضاً يعود نفع هذه المشاريع على المجتمع بتعزيز البنية التحتية.

تقوم بعض الدول بإدخال المقاتلين

يمكن إيجاد الطلب قصير المدى لبعض المهن عن طريق قروض العمل والمشاريع سريعة النتائج. وتفيد مشاريع مثل هذه بتحسين الصورة العامة للمشاركين، وتوفير التدريب الملائم لهم، وتقديم تجربة العمل مفيدة خالية من العنف، ويمكن أن تكون المشاريع سريعة النتائج مثل: إعادة بناء المناطق السكنية أو التجارية المتضررة بالحروب،

يجب توزيع المناصب بشكل نسبي بين الأطراف التي كانت في النزاع لإظهار الرغبة في نشر العدل ونبذ التمييز.



نموذج يوضح سياسة إعادة الدمج

المستشفيات، وإعادة فتح الطرقات المسدودة، وتوفير خدمات الطوارئ بعد انتهاء الكوارث الطبيعية والإنسانية، ودمج المقاتلين السابقين مع الجهود الرامية لإعادة بناء الدولة استطاع برنامج (KPC) أيضاً خلق حس ملكية محلية للمشاريع التنموية مما منح المشاركين المحليين أملاً أكبر بالنجاح.

السابقين في برامج إعادة بناء تقوم بخلق فرص العمل بنفس الطريقة السابقة للمقاتلين السابقين، بالإضافة إلى تدريبهم على مهارات متنوعة، كما أنها تساعد على استعادة القدرة الاقتصادية للدولة. فعلى سبيل المثال قامت الأمم المتحدة في كوسوفو بإنشاء سلك كوسوفو للحماية (KPC) وهي وكالة مدنية مهمتها دعم جهود إعادة البناء مثل إعادة بناء

التوظيف في قطاع الأمن

من المحتمل أن يفضل الضباط المسؤولون أكثر من غيرهم من الجنود التوظيف في قوات الجيش أو الشرطة. ولكن قد يشكل هذا مشكلة لأن عدد المناصب المتاحة في القوات الوطنية أو الشرطة تكون محدودة، وأيضاً قد يمثل توزيع المناصب بين المجموعات المسلحة المختلفة مصدراً لزيادة التوتر. ويجب توزيع المناصب بشكل نسي بين الأطراف التي كانت في النزاع لإظهار الرغبة في نشر العدل ونبذ التمييز.

قد يمثل القطاع الأمني فرص توظيفية، فتتضمن الفرص التوظيفية طويلة المدى داخل قطاع الأمن قوات الجيش أو الشرطة. وتقلل فرص العمل في القوات العسكرية من حدة توجه المقاتلين السابقين نحو الأعمال الإجرامية، وأيضاً لا تحتاج هذه الفرص إلى اكتساب أي مهارات جديدة. كما أنها قد تساعد في تكوين روابط بين المقاتلين الذين قاتلوا بعضهم البعض في السابق، مما قد يؤدي إلى «تقبل متبادل أو مصالحة».

تطوير القطاع الخاص

تنمية المؤسسات القائمة على السوق وعلى خلق بيئة خصبة لتطوير القطاع الخاص، وقبل الحرب كان هناك عشر تكتلات كبيرة تهيمن على الاقتصاد، وفي سبيل التقدم بالقطاع الخاص وضع البنك الدولي مجالات محددة للتركيز عليها: ترويج المنافسة، وخصخصة الموجودات التي تملكها الدولة والمجتمع، وتطوير قطاع مالي تنافسي ومنضبط. وقدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أعمال تجارية متوسطة وصغيرة بقروض، وتعاونت مع الاتحاد الأوروبي لخصخصة الأعمال التجارية الكبيرة التي تملكها الدولة، ودعم البنك الدولي برنامج خصخصة مولته الحكومة وبالرغم من ذلك كانت النتائج ضعيفة بسبب توزيع السلطة الفعلية على الأعمال التجارية بين كثير من الأشخاص بشكل سريع، مما أدى إلى حوكمة الشركات على نحو غير مثمر.

في العادة يكون تطوير القطاع الخاص ونموه في مرحلة إعادة الدمج مُسهلاً عن طريق برامج قروض على نطاق واسع، وخصخصة الصناعات التي تملكها الحكومة، وقروض بسيطة للمشاركين الأفراد، وأيضاً يضمن وجود نظام قانوني مختص وسهل الوصول، وقطاع مالي يتمتع بالوضوح، والتوزيع العادل لمصادر إعادة الدمج بإيجاد تنمية لا ثقة للقطاع الخاص. وفي حال عدم حصول ذلك فقد يتمكن الأفراد الذين استفادوا مادياً من النزاع من الاستفادة أيضاً من الخصخصة عن طريق أساليب فاسدة وقسرية، وهذا قد يلغي أي تقدم سياسي، واقتصادي، واجتماعي، ويعيد سيادة التوزيع الظالم عن طريق هياكل اقتصادية جديدة.

بعد انتهاء النزاع في البوسنة ركز البنك الدولي على المساعدات المالية والتقنية في مجال

محاولة النظام السابق استمرار القتال وتجميع القوى العسكرية والأمنية والسياسية لرموز النظام السابق. مما يحول دون البدء في إصلاح الجيش، بل أستنزافه في حرب أهلية داخلية قد تكون طويلة الأمد.

الدمج الاجتماعي

وتتضمن أيضاً آليات المصالحة، وفي العادة تكون عمليتا الدمج الاجتماعي والاقتصادي متزامنتان إلا أنه يجب أن يراعى كل منهما على حدة بسبب اختلاف متطلباتهما.

تقوم عملية الدمج الاجتماعي على بناء الثقة بين المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع الآخرين. وقد تتضمن معالجة لمشاكل عدم التكيف مع الاختلافات الثقافية والشعبية،

المظاهر في بيئة ما بعد النزاع أمر ضروري قبل إنشاء وتطبيق برنامج إعادة دمج مثمر. ويجب تحديد الأهداف بشكل واضح ومراقبتها لكي يبقى البرنامج على المسار الصحيح، ويسهل جمع المعلومات وتخزينها حول المقاتلين السابقين بطريقة منظمة وسهلة الوصول الوصول إلى فهم أفضل للتحديات التي قد يواجهها البرنامج، ويساعد على توجيه تدفق المصادر بطريقة فعالة، ودراسة أسواق العمل بصورة شاملة وتكوين قطاع خاص يمكن لمنظمي البرنامج توفير التعليم المناسب وفرص العمل للمقاتلين السابقين.

ومع كل ما سبق يبقى الأهم هو دعم المجتمع للنجاح في تطبيق البرنامج، وبدون دعم أفراد المجتمع سيجد المقاتلون السابقون مشقة في العودة إلى حياتهم المدنية بالإضافة إلى شعورهم بشيء من العار، ولضمان عدم العودة إلى العنف مجدداً لا بد من إعلام المجتمعات التي ستستقبل المقاتلين السابقين، بالإضافة إلى إشراك المجتمع في عملية خلق فرص اقتصادية، وجعل المجتمع جزء حيوي من تدابير المصالحة.

شكل رقم ٣: مراحل عملية (DDR) نزع السلاح، التسريح العسكري، وإعادة الدمج

قد يمثل إعادة توطين المقاتلين السابقين بعد النزاع مشكلة وقد يؤدي إلى شيء من التوتر أيضاً، غالباً يعود المقاتلون السابقون إلى بيوتهم القديمة ليجدوها غير شاغرة لأن أحدهم قد سكنها وهم في الحرب، وهذا من الممكن قد يؤدي إلى خلق شيء من التوتر بين أفراد المجتمع والمقاتلين السابقين العائدين إلى مجتمعاتهم. لذا يعد الوصول إلى حلول لمشكلة إعادة التوطين أمراً إلزامياً بالنسبة للمقاتلين السابقين، وخصوصاً أولئك المنحدرين من بيئة ريفية.

يجب أن تتدخل السلطات الوطنية والمحلية لوضع خطة لاستراتيجيات إعادة التوطين، بحيث أن أنسب الطرق لحل أكثر الأمور حساسية هي الإصلاح السياسي.

وفي النهاية يجب على الحكومة الانتقالية أن تضع برامج إعادة الدمج لدفع المقاتلين السابقين إلى البقاء مسالمين ولضمان رسوخ الأمن والاستقرار في بيئة ما بعد النزاع، بناء على الطبيعة الفريدة لبيئة النزاع في سوريا وبيئة ما بعد النزاع وصفاتها، عندها يمكن للحكومة الانتقالية تصميم برنامج إعادة دمج ناجح.

تظهر التجارب الدولية أن دراسة بعض

هوامش

- (١) Nikolaos Van Dam, the Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in politics: 1961-1978, London, 1979; Fred H. Lawson, "Social Bases for the Hama Revoltation," Middle East Research and Information Project Reports (November- December 1982) pp.24-28
- (٢) انظر: رضوان زيادة، ربيع دمشق: (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، وأيضاً: رضوان زيادة، السلطة والاستخبارات في سوريا (بيروت: دار رياض الريس، ٢٠١٣).
- (٣) انظر تقرير مركز الدراسات الحرب في واشنطن، Institutue for the study of War، <http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SyrianArmy-DocOOB.pdf>
- (٤) انظر الورقة التفصيلية التي أعدتها المجموعة العامة الدولية للقانون والسياسة، وضع برنامج لنزع السلاح : مذكرة قانونية ، فبراير ٢٠١١.
- (٥) Please see the UN report on: How to Guide: Monitoring and Evaluation for Disarmament, Demobilization and Reintegration Programmes, New York: Bureau for Crisis Prevention and Recovery, 2009. At http://www.undp.org/content/dam/undp/documents/cpr/documents/DDR/DDR_how_to_guide.pdf

التحديات والتوصيات

- وللتغلب على معظم تحديات بناء الجيش السوري وفرض سيطرته وبسط النظام وحماية الحدود والدول، لا بدّ من تعميق الصلة بين القوى السياسية من جهة، وقيادة الجيش الحر من جهة أخرى، والاعتماد على المجالس المحلية في القرى والمدن، لقيادة المحلة الانتقالية في أيامها الأولى، ولا بدّ من إظهار أرقى درجات السلوك العسكري الملتزم من قبل وحدات وتشكيلات الجيش الحر، عبر مكتب تنسق بين وزارتي الدفاع والأمن الداخلي في الحكومة الانتقالية وبين الإطار التنظيمي للمجالس المحلية في كل محافظة. ولا بدّ أيضاً من حماية مخازن الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل غير التقليدية، وضبط وحماية الأسلحة الثقيلة وسلاح الجو.

هناك تحديات كبرى تواجه محاولة إصلاح الجيش وإعادة بناءه ولاسيما في الفترة المبكرة من المرحلة الانتقالية، وتتقارب تحديات بناء الجيش مع تحديات تفكيك الأجهزة الأمنية، حيث الترابط الوثيق بين المؤسستين، والبعض يدمجهم معاً، وأهم هذه التحديات:

- تدخل خارجي لخلط الأوراق في تشويه الثورة وحرف مسارها، وإضعاف مؤسسة الجيش، وتدمير ما تبقى من بينتها الحتية والتنظيمية وعتادها، وفرض شروط خارجية.
- محاولة بقايا النظام خلق صراع مسلح مع إسرائيل من خلال وحدات الجيش المنتشرة على الحدود السورية الإسرائيلية، لإشغال الداخل والخارج عن تحركاته الداخلية التي تهدف إلى زعزعة الأمن ومنع الاستقرار.
- محاولة النظام السابق استمرار القتال وتجميع القوى العسكرية والأمنية والسياسية لرموز النظام السابق، مما يحول دون البدء في إصلاح الجيش، بل استنزافه في حرب أهلية داخلية قد تكون طويلة الأمد.
- ظهور مليشيات خاصة، لها أجندة وأوراق ضغط، ترفض وضع نفسها تحت قيادة موحدة وتحت السلطة المدنية للحكومة الانتقالية، وتنصب نفسها كمنافس سياسي للسيطرة على الدول بقوة السلاح، وصعوبة جمع كافة أنواع الأسلحة.
- نقص في التمويل والكوادر العسكرية والضباط وصف الضباط والمجندين، وميراث بني عسكرية مدمرة أو متقادمة لا تصلح للاستثمار والعلم العسكري.
- ترابط غير محبب بين الجانبين السياسي والعسكري في المرحلة الانتقالية، قد تفرضه طبيعة إسقاط النظام، ولاسيما إذا كانت عبر بنادق كتائب الشوار المسلحة.

لا بدّ أيضاً من حماية مخازن الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل غير التقليدية، وضبط وحماية الأسلحة الثقيلة وسلاح الجو

